أولاً: مشكلة الدراسة:

تعد الجمعيات الأهلية إحدى منظمات المجتمع المدني، وواحدة من أهم مؤسسات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بصفة عامة، وطريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة. ومما يزيد من أهمية المنظمات الأهلية كمجال رئيسي للممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع كإحدى الطرق الأساسية لمهنة الخدمة الاجتماعية، هو ما أصبحت تتميز بها تلك المنظمات في وقتنا الحاضر من خصائص وصلاحيات، لم تكن تملكها في الماضي، أهمها، حرية الحركة والتعامل والمرونة، والقدرة على العمل السريع، مما صبغها بصبغة أكثر رسمية عن ذي قبل، ومما يدعم ذلك جملة التعديلات والتغيرات التي لحقت بالقانون رقم (٣٢) لسنة (١٩٦٤) والخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية، وإصدار القانون رقم (١٥٣) لسنة (١٩٩٩) بدلاً منه، والذي تم تعديله أيضاً بالقانون رقم (٨٤) لسنة (٢٠٠٢) ليعطى مزيداً من الحرية في العمل بهذه المنظمات.

هذا، بالإضافة إلى إتساع دائرة المجالات والقضايا والمشكلات الاجتماعية والمجتمعية التي أصبحت تتعامل معها المنظمات الأهلية، فلم تعد تلك المنظمات قاصرة في عملها على مجالاتها وأنشطتها وقضاياها ومشكلاتها التقليدية التي ارتبطت بها منذ نشأتها، فقد حققت المنظمات الأهلية قفزة كبيرة في حجمها ونوعية نشاطها ومجالاتها خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين، وبصورة يمكن من خلالها القول بأن المنظمات الأهلية أصبحت تنشط وتعمل تقريباً في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والرعائية بالمجتمع، وإن كان ذلك النشاط يتفاوت في درجته من مجال إلى آخر.

وبالرغم من المميزات والصلاحيات والتطورات السابقة، التي طرأت بميدان عمل المنظمات الأهلية، إلا أن العمل والممارسة بغالبية تلك المنظمات لازال يسير وفقاً للمفاهيم والأساليب والنماذج والمداخل التقليدية القديمة، والتي أضحت في غالبيتها أساليب غير ملائمة لطبيعة المجالات والقضايا والمشكلات التي باتت تتعامل معها تلك المنظمات أو حتى لطبيعة الظروف والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

المعاصرة التي أفرزت تلك القضايا والمشكلات، وهو ما يستدعى ضرورة وأهمية العمل على تطوير الممارسة المهنية وأساليب العمل المتبعة بمؤسسات العمل الأهلى بصفه عامة، والجمعيات الأهلية بصفة خاصة، كواحدة من أهم مؤسسات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، وخاصة طريقة تنظيم المجتمع، بما يتوائم مع التطورات والتغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحالية، وأيضاً بما يتلائم مع طبيعة المشكلات والقضايا الاجتماعية والمجتمعية التى باتت تتعامل معها تلك المؤسسات، والأخذ بكل ما هو جديد وملائم وما من شأنه أن يعمل على تفعيل المنظمات الأهلية وتحسين برامجها وخدماتها ومشروعاتها التنموية المختلفة.

ويعد مفهوم الحوكمة من المفاهيم الجديدة التي ظهرت في الآونة الأخيرة وتداولته العديد من الكتابات والدراسات التي تنادى بضرورة الأخذ به وتطبيقه بالمنظمات الأهلية نظراُ للأهمية والعائد الذي يمكن أن يحققه هذا المفهوم في تحسين وتفعيل بيئة العمل والممارسة بالمنظمات الأهلية، فلقد بات مفهوم الحوكمة بصفة عامة، وحوكمة الجمعيات الأهلية بصفة خاصة، أمراً ضرورياً وهاماً فى الوقت الراهن نتيجة للتطورات الحديثة فى عالم المؤسسات، والنظر إلى المؤسسة بشكل كلى وشمولى بهدف تقنين عملها، وتحديد قدراتها على تحقيق المهام الموكلة إليها. بالإضافة إلى عوامل وظروف الخصخصة التى ظهرت فى بلدان كثيرة، وإنتشرت فى مجال الرعاية والخدمات الإجتماعية، وذلك بالإضافة إلى الإتجاه نحو المحاسبية والذى يعنى اتجاه الهيئات الممولة والداعمة إلى متابعة أعمال المؤسسات للتأكد من أن جهودها وأنشطتها تتوافق مع الأهداف التى تم وضعها عند بداية عمل المؤسسة، وأصبحت شرطاً أساسياً للموافقة على تقديم الدعم المالى لهذة المؤسسات.

غير أنه وعلى الرغم من النواحي الإيجابية التي يمكن أن يحققها هذا المفهوم بعناصره المختلفة سواء على مستوى العمل أو الممارسة بالمنظمات الأهلية، فإن المشاهد والملاحظ لمفهوم الحوكمة بالمنظمات الأهلية المصرية والعربية والإقليمية والدولية، يجد أنه يواجه عدة إشكاليات وتحديات، وهو ما يستدعى إلقاء نظرة من جانب الباحثين والأكاديميين والمهتمين بقطاع المنظمات الأهلية، وعلى رأسهم باحثي الخدمة الاجتماعية وتنظيم المجتمع، على الظروف الموضوعية والذاتية لهذا القصور

بهدف المعالجة والبحث حول العوامل والآليات اللازمة لممارسة وتطبيق الحوكمة وعناصرها المختلفة بالمنظمات الأهلية.

تأسيساً على ما سبق، فقد تبادر إلى ذهن الباحث محاولة الدراسة والبحث حول العوامل اللازمة والضرورية لتدعيم ممارسة الحوكمة بالجمعيات الأهلية، وتحديد تلك العوامل وتقدير مدى تأثيرها، وإعطاء أوزان وقيم لتحديد مدى هذا التأثير من أجل ترتيب هذه العوامل بحسب مدى تأثيرها على ممارسة الحوكمة بالجمعيات الأهلية، والتي تعد (الحوكمة) من وجهة نظر الباحث نقطة البدء والقاعدة التي يجب العمل على توفيرها وتعزيزها وتدعيمها لدى الجمعيات الأهلية كإحدى قدراتها المؤسسية اللازمة في تفعيل وتحسين بيئة العمل والممارسة بالمنظمات الأهلية.

ثانياً: مفاهيم الدراسة:

١- مفهوم حوكمة الجمعيات الأهلية.

٢- مفهوم الشفافية والمحاسبية.

٣- مفهوم الجمعيات الأهلية فى إطار الحوكمة.

٤ - مفهوم عوامل ممارسة الحوكمة بالجمعيات الأهلية.

رابعاً: أهداف الدراسة:

١- تحديد مستوى ممارسة الحوكمة بالجمعيات الأهلية.

٢- تحديد العلاقة بين العوامل التنظيمية ومستوى ممارسة الحوكمة بالجمعيات الأهلية.

٣- تحديد العلاقة بين العوامل المالية ومستوى ممارسة الحوكمة بالجمعيات الأهلية.

٤- تحديد العلاقة بين العوامل المجتمعية ومستوى ممارسة الحوكمة بالجمعيات الأهلية.

٥- تحديد العلاقة بين العوامل القانونية ومستوى ممارسة الحوكمة بالجمعيات الأهلية

خامساً: تساؤلات الدراسة:

١- ما مستوى ممارسة الحوكمة بالجمعيات الأهلية ؟

٢- ما العلاقة بين العوامل التنظيمية ومستوى ممارسة الحوكمة بالجمعيات الأهلية؟

٣- ما العلاقة بين العوامل المالية ومستوى ممارسة الحوكمة بالجمعيات الأهلية؟

٤- ما العلاقة بين العوامل المجتمعية ومستوى ممارسة الحوكمة بالجمعيات الأهلية؟

٥- ما العلاقة بين العوامل القانونية ومستوى ممارسة الحوكمة بالجمعيات الأهلية؟

سادساً :الإجراءات المنهجية للدراسة :

١- **نوع الدراسة :** تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية.

٢- **طريقة البحث المستخدمة :** طريق المسح الاجتماعي بإسلوب العينة .

٣- **أدوات جمع البيانات :** إستمارة قياس العوامل المؤثرة فى ممارسة الحوكمة بالجمعيات الأهلية.

٤- **أدوات تحليل البيانات :** برنامج المعالجات الإحصائية للعلوم الإجتماعية (**SPSS**) الإصدار رقم (٢٠).

٥- **مجتمع الدراسة والعينة :**

أ- مجتمع البحث وإطار عام العينة : تمثل بالقائمة التى تضم كافة أسماء الجمعيات الأهلية بمدينة ومركز الفيوم والمشهرة بمديرية التضامن الاجتماعى بالفيوم، وبلغ إجمالى عددها (٢٥٢) جمعية أهلية، وذلك وفقاً لإحصاء وبيان مديرية التضامن الاجتماعى بالفيوم وذلك أثناء فترة إجراء الدراسة.

ب- عينة الدراسة : تمثلت فى (١٠٨) جمعية أهلية تمثل المحصلة التراكمية للوحدات البحثية التى سوف يتم تجميع المعلومات والبيانات عنها، ولقد إعتمد الباحث فى فى تجميعه للبيانات من هذه الجمعيات الأهلية عينة الدراسة على إختيار (٥) وحدات ليمثلوا معاً كل جمعية أهلية وكوحدات لتجميع البيانات منها، ويمثل تلك الوحدات الـ (٥) أولاً: رئيس مجلس الإدارة، ثانياً: المدير التنفيذى، ثالثاً:عدد (٣) من أقدم أعضاء مجلس الإدارة. وبالتالى يكون عدد وحدات الدراسة التى سوف يتم تجميع البيانات من خلالها (٥٤٠) وحدة.

٦- **فترة إجراء الدراسة :** إستغرقت الدراسة فترة زمنية إمتدت من يناير ٢٠١١ إلى مارس ٢٠١٣.